الأهرام

المصدر: الوفد

التاريخ : ١٩ اغسطس ٢٠٠٢

قراءة فى اتفاق ماشاكوس

يقول الأستاذ عباس الطرابيلى إنه بعد عشاء على مائدة السفير السودانى، طرح على النائب الأول للرئيس السودانى سؤالين احدهما عمن سوف يدير جنوب السودان خلال الفترة الانتقالية وأن النائب الاول سكت عن اجابة ذلك السؤال.

الا ان القراءة المتأنية لنصوص الاتفاق تجيب بوضوح عنه. فمنذ السطر الاول فى الاتفاق حتى نهايته اعترفت حكومة جمهورية السودان بحركة تحرير شعب السودان أو جيش تحرير السودان كشخصية معنوية ذات سيادة تضاهى سيادة الحكومة السودانية ذاتها ووضع الاتفاق كلا منهما فى المركز القانونى لطرف ازاء طرف وأعطى الاتفاق الحق لهذه الحركة فى ان تناقش امورا هى من صميم اختصاص الدولة باعتبارها كيانا دستوريا ذا سيادة.

جون جارانج

ففى الباب «أ» وهو بعنوان مبادئ متفق عليها فإن الحركة تقف مساوية للدولة فى مناقشة بنودها واقرار وطرح بدائل وهذه البنود هى فى حقيقتها من صميم سيادة الدولة وهى ما يتعلق بالوحدة ونظام الحكم وكذا ما ورد بالنص عن مسئولية حكومة الشمال عن رفع الظلم عن شعب جنوب السودان والاستجابة لطموحاتهم (؟!) وما يتصل بعلاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. واعادة التوطين واعادة بناء المناطق التى تأثرت بالحرب.. إلخ.

كما ان الاتفاق ارتقى بهذه الحركة من مجرد حركة تمرد ضد الدولة الى كيان ذى شخصية معنوية مساوية للدولة فإنه يتضح ايضا من سيحكم الجنوب خلال الفترة الانتقالية لا باعتبار ذلك محصلة متداعية بل كذلك تطبيقا للبند ٢/١ من الجزء «أ» والذى ينص على ان «شعب جنوب السودان لهم حق السيطرة وحكم شئونهم فى منطقتهم والمشاركة بمساواة فى الحكومة القومية».

ولاحظ أيضا ان ذلك النص قد سبق مباشرة البند رقم ٣/١ والذى ينص على حق تقرير المصير.. وهذا الترتيب بالطبع لم يأت اعتباطا.

اما ما يتعلق بالباب «ب» فى ترتيبات المرحلة الانتقالية فإنه بموجب البند ١/٤/٣ يتم تشكيل لجنة تقييم تتضمن عددا متساويا من الممثلين لكل من حكومة السودان والحركة بالاضافة الى ممثلين للدول الاعضاء فى اللجنة الفرعية حول السودان وهى جيبوتى واريتريا واثيوبيا وكينيا واوغندا وكذا ممثلو الدول المراقبة وهى ايطاليا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ودول اخرى لابد ان يتفق عليها الطرفان «والا يختلفا» على ادخالها.

لجنة التقييم هذه مهمتها مراقبة حكومة السودان باعتبارها صاحبة الشرعية القومية وباعتبارها منوطة بتحمل عبء آثار تنفيذ ترتيبات الفترة الانتقالية التى تتمثل فى اقامة المؤسسات والآليات المنصوص عليها باعتبارها اتفاق سلام ووقف الاعمال العسكرية واليات تنفيذ وقف اطلاق النار وما يتعلق بالأطر الدستورية..

إلخ أى ان هذه الحركة فى النهاية وبحسب صيغة الاتفاق هى طرف من ناحية وأحد عناصر مراقبة حكومة السودان شأنها فى ذلك شأن الدول الاخرى السابق ذكرها.

معنى ذلك بوضوح ان جون قرنق اصبح بموجب اتفاق قانونى يحظى بالمراقبة الدولية هو الحاكم الفعلى للجنوب بل ان حكومة السودان مضطرة ان تسارع بإعطائه كل المكنات التى نص عليها الاتفاق او اشار اليها حتى لا يتعلل بعجز او عراقيل يزعم بها فى المستقبل.

ونطرح هنا سؤالا افتراضيا: هل اختيار هذا الفصيل الذى يقوده جون قرنق دون غيره من الفصائل الاخرى كناطق ومهيمن على الجنوب هو من اجل إحداث انشقاقات للفصائل الاخرى على هذا الفصيل المميز.

اما السؤال الذى يتسق مع ظاهر بنود الاتفاق فهو: كيف يمكن لجون قرنق وهو من اعطاه الاتفاق هذه المكنات الهائلة وهى مكنات الدولة لإدارة الجنوب بشكل يجعل الانفصال واقعا فعليا ان يهيئ الجنوب مرة اخرى للاتحاد مع الشمال وكيف تكون إذن هذه الممارسات جاذبا للوحدة وليس العكس..

للعثور على مسار صحيح للاجابة عن السؤال الاخير نناقش الآتى:

١- فى الجزء «جـ» بعنوان هياكل الحكم خلطت البنود بين الدستور والتشريع ثم العرف بما يتعذر معه وضع دستور قومى يتسم بالعمومية وقابل للتطبيق وإن عادت الى النص بوضوح ان الشريعة «الاسلامية» تطبق فقط على الولايات غير الجنوبية اما الجنوبية فتستمد قوانينها من الاعراف والعقائد المستقرة او ما يوافق عليه اغلبية مجلس الولاية والمؤدى هنا غلبة ما يصدر عن المجالس الاقليمية على ما يصدر عن المجلس التشريعى القومى والذى لابد ان تستمد مرجعيته من دستور الدولة الذى لابد ان يكون بدوره مرجعا للمجالس الاقليمية.

وإذن فإن نصوص هذا الباب تئد الدستور القومى قبل وضعه.. او هى تمهد للتشرذم التشريعى ومن ثم تكريس واقع الانفصال. اما القنبلة التى سوف تنفجر إبان الفترة الانتقالية لتقضى على كيان الدولة- وهى التى يبدى الاتفاق حرصا شديدا عليها- بل وتعمل على نسف الشمال نفسه فهى ما يتعلق بالباب الخاص بتقاسم الثروة:

١- فالطرفان مسئولان- بحسب نص الدستور المقترح وبناء على الاتفاق- عن توزيع الموارد بين الولايات والحكومة القومية تتولى استلام تلك الموارد ثم إعادة توزيعها على الولايات مع تمييز الاقليم

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

صاحب الموارد بنسبة مئوية يتفق عليها الطرفان.

٢- توزيع العائدات على الولايات بالتساوي.

٣- يمكن للولايات والحكومة الاقليمية فى الجنوب ان تعقد قروضا ولكن فى اطار قومى توافق عليه الحكومة القومية.

٤- تقسم الاصول الحكومية بطريقة عادلة فإذا نشب نزاع حولها تحال الى لجنة تشكل من الطرفين بالاضافة الى خبير متفق عليه.

باستعراض هذه النصوص وهي ابرز ما تضمنه هذا الباب فإننا نجد الآتى:

١- من حق «حكومة الجنوب» وقد ادخلت هذه العبارة بصراحة لأول مرة هنا فى هذا الباب فقط «وبالطبع ليس هذا من قبيل الصدفة او السقطة او التزيد» أن تراقب توزيع الموارد لا بالنسبة للجنوب فقط وانما فى عموم السودان شماله وجنوبه. بل وان تدخل طرفا فى كيفية التوزيع.

٢- إن تمييز الاقليم صاحب المورد بنسبة مئوية هى مسالة لا نجد لها نظيرا فى الدول الموحدة وفوق ذلك فهى هنا ليست مسئولية الحكومة القومية وحدها بل تشاركها فيها سلطة الجنوب وهذا يفتح الاب امام الابتزاز والمزايدة والمساومة وسوف يفتح الطريق امام حالات اخرى مثل كاتنجا حين تستشعر الولاية انها اكثر غنى من غيرها وانها ليست بحاجة

الى ان تقدم اموالا للآخرين بل سوف تعمل اجهزة بعينها على تزويد ولايات المياه بالذات بدراسات مبالغ فيها عن احتمالات الثروة بها بما يكرس نزعة الانفصال لديها مع ان المستهدف الوحيد هو السيطرة على المنابع.

٣- فى حالة التنازع على توزيع الاصول الحكومية (ولماذا يعاد توزيعها الآن اذا كان امل الجميع هو الوحدة؟) فإن المرجعية ليست المحاكم الوطنية او القانون وانما لجنة مستقلة وخبير (فى الغالب اجنبى).

وهكذا فإن النتائج العملية لذلك الاتفاق هى:

١- انشاء حكومة جنوبية لا علاقة لها بالحكومة المركزية الا من خلال هذا الاتفاق وليس من خلال سيادة الدولة القومية ولابد ان يراعى الدستور هذا ايضا.

٢- انشاء اليات من شانها إضعاف الحكومة القومية بما يؤثر سلبا على فعاليتها التفاوضية.

٢- اليات توزيع الثروة فى حقيقتها تربة خصبة لنمو حركات انفصالية لا على مستوى بعض المناطق بل على مستوى عموم الولايات خاصة تلك التى تتصل بمنابع النيل بل سوف تكون سعيا فى نشوء اطماع للدول المجاورة «من دول الايجاد» للاستحواذ عليها اذا ما تأكدت بالفعل نزعتها الانفصالية عن طريق اعمال عسكرية.

(هل كان ذلك أحد الاهداف فى انحياز دول الايجاد لمصالح الجنوب؟ هل ثمة مشاريع لاعادة رسم خرائط وسط افريقيا عند المنابع؟). ان حكومة السودان قد هيأت بتوقيعها على ذلك الاتفاق مستقبلا لا يمكن التفاؤل بصدده ويصعب توقع استعادة النزعة الوحدوية من خلاله بغض النظر عن الجهود وعن النوايا.. ولكنها لابد قد ادركت عن يقين ان متمرى الجنوب قد اكتسبوا قوتهم التفاوضية من مواقف دول الايجاد المجاورة وان حكومة السودان لم يكن امامها الا ان توقع وتستسلم بعد ان نأت بنفسها عن حلفائها الطبيعيين ومصدر أمنها القومى.

عبدالرحمن عرنسة- المحامي

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية